النهار ١٩-٠٦-٢٠٢٠

التفاوض مع صندوق النقد...ماذا في تقرير لجنة تقصّي الحقائق؟

موريس متى

وُضعت اللمسات الاخيرة على تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة المال والموازنة لتقصي الحقائق بالنسبة الى الأرقام المطروحة ضمن الخطة الاقتصادية للحكومة وما تقدم به مصرف لبنان والمصارف، على ان يُرفع التقرير الى لجنة المال والموازنة في الساعات المقبلة، اضافة الى تقديم نسخة نهائية الى رئيس مجلس النواب نبيه بري.

خرج وزير المال غازي وزني من اجتماع لجنة تقصي الحقائق التي عقدت في المجلس النيابي مؤكدا ان "كل المباحثات والنقاشات ايجابية وأنتجت مقاربات مفيدة ومثمرة سيتم العمل على الاستفادة منها، ما يؤكد الانتقال الى مرحلة جديدة بالنسبة الى مقاربة الارقام بين الخطة الحكومية والقطاع المصرفي، بما يؤذن بمرحلة جديدة تطوي صفحة ارقام الخطة الحكومية التي اشعلت حربا بين القطاع المصرفي والحكومة.

سلسلة إجتماعات عقدتها لجنة تقصي الحقائق برئاسة النائب إبرهيم كنعان وجمعت الى عدد من النواب، وزارة المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف، والهدف كان العمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين بالنسبة الى الأرقام والخسائر والمقاربات التي يجب إعتمادها. وبعد انتهاء اجتماع استمر ثلاث ساعات للجنة تقصي الحقائق، خرج كنعان وفند بعض المقاربات التي تم اعتمادها والنتائج التي أسفرت عن الاجتماع. وقال ان اللجنة "إحتكمت في تقدير خسائر التسليفات الى لجنة الرقابة على المصارف القادرة على التدقيق بهذه الملفات، وتبيّن بحسب لجنة الرقابة أن الرقم النهائي هو ١٤١٦٢ مليارا، بفارق حوالى ٢٦ الف مليار عن الرقم الذي حددته الحكومة والبالغ ٤٠ الف مليار، وفي حال تم إعتماد هذا الرقم يمكن بالتالي الحسم من الخسائر المقدرة من الحكومة في خطتها. أما في ما يتعلق بكلفة الهندسات المالية لتثبيت سعر الصرف وسد عجز الموازنات مدى سنوات، فإذا احتسب سعر الصرف على ١٥٠٠ بدل ٣٥٠٠ كما هو وارد في الخطة، ينخفض الرقم مع تقييم الذهب والعملات الصعبة الموجودة الى ٣٦ الف مليار، أما إذا اعتمد سعر الصرف عند ٣٥٠٠ ليرة ينخفض المبلغ الى ٤٠٠٠ مليار فقط من أصل ٦٦ الف مليار ليرة. وفي ما يتعلق بسندات الخزينة بالعملة اللبنانية حيث تقترح خطة الحكومة هيركات عليها بنسبة ٤٠%، فقد حصل نقاش مع وزارة المال والمصارف والمصرف المركزي والنواب، وطرحت تساؤلات حول جدوى هذا الإقتطاع وعدالته، خصوصاً في ضوء التراجع الحاصل في سعر صرف الليرة، ليستقر التوجه العام عند عدم إخضاع سندات الخزينة بالعملة اللبنانية لأي إقتطاع، على ان يتابع هذا الموضع في اجتماع يعقد الاربعاء المقبل. وفي ما يخص الهندسات المالية الواردة في خطة الحكومة فقد خُفضت من ٦٦ ألف مليار إلى ٥٧ الف مليار ليرة بعدما تبيّن أن لدى مصرف لبنان ٩٠٠٠ مليار لم تُستخدم. ومن أهم ما خرجت به المقاربات التي إعتمدتها لجنة تقصي الحقائق هو رفض إعتبار كل الديون المستحقة على لبنان للسنوات المقبلة ديونا هالكة وبالتالي خسائر يجب تعويضها، وايضا لا يمكن إعتبار أي توظيف للمصارف او المصرف المركزي بمثابة خسارة لمجرد أنه غير موجود في المصرف اليوم."

بالارقام...

في تفاصيل الارقام التي لحظها تقرير لجنة تقصي الحقائق بعد الانتهاء من عملية تقريب وجهات النظر ضمن مقاربات موحدة، فقد توصلت المقاربة الجديدة التي إعتمدت الى تخفيض إجمالي الخسائر من ٢٤٠٨٣٩ الف مليار ليرة الى ٨١٢٩٩ الف مليار. وفي التفاصيل، تم تخفيض حجم الخسائر التي ستنتج من عملية إعادة هيكلة الدين من نحو ٧٢٦٧٧ الف مليار ليرة الى ٥٦٦٩٥ الف مليار. اما بالنسبة للخسائر المتراكمة على مصرف لبنان فساهمت عملية إعادة تقييم الخسائر ضمن المقاربة المختلفة التي تم إعتمادها ضمن لجنة تقصي الحقائق في تخفيض هذه الخسائر من ٦٦ الف مليار ليرة الى ٣٢ الف مليار. فيما تم تخفيض الخسائر التي يتحملها القطاع المصرفي واساسها الخسائر في محفظة القروض من ٤٠ الف مليار ليرة وردت في خطة الحكومة الى ١٥ الف مليار. أما الخسائر المقدرة لتعديل سعر الصرف الرسمي من ١٥٠٠ ليرة الى ٣٥٠٠ ليرة فخطة الحكومة لحظت خسائر بقيمة ٦٢ الف مليار ليرة، في حين ان ما خرج عن لجنة تقصي الحقائق لحظ فائضا بقيمة ٢٢٥١٨ الف مليار ليرة.

بدوره إعتبر مقرر لجنة المال والموازنة النائب نقولا نحاس ان "ما خرج عن لجنة تقصي الحقائق يعيد خلط كل الاوراق ويدفع بالحكومة لسحب أرقامها من التداول، خاصة بعد تأكيد رئيسها الدخول في مرحلة جديدة في مقاربة الارقام". وأكد نحاس لـ"النهار" ان عبارة "إعتبار أرقام خطة الحكومة صالحة للتفاوض مع صندوق النقد" لم تعد صالحة إطلاقا، خاصة بعد العمل الذي قامت به اللجنة لناحية توحيد المقاربات بالنسبة لإعادة تقييم الخسائر، والحكومة حاليا تعيد النظر في أرقامها وأكبر دليل هي الاجتماعات الحاصلة في السرايا والتصريحات الاخيرة لرئيس الحكومة ورئيس جمعية المصارف". ويعتبر ان المنهجية التي إعتمدت في السابق من قبل الحكومة عند طرحها للخسائر والمقاربات المالية في الخطة كانت "مقاربة إنتحارية، وما حصل في لجنة تقصي الحقائق هو عمل جبار غيّر كل الاسس التي إعتمدت". وبحسب نحاس "كان من الضروري جدا إعادة تقييم الناتج المحلي الاجمالي بطريقة مختلفة عن الطريقة التي إعتمدتها الحكومة التي تسعى في خطتها لخفض نسبة الدين للناتج المحلي الى ما دون ١٠٠%. فبعملية حسابية بسيطة يمكن إعادة تقييم الناتج المحلي عند ما يقارب ٣٤ مليار دولار بالمقارنة مع ٢٦ مليار دولار توقعتها خطة الحكومة، ما يسمح بالتالي بتحمل حجم دين أكبر ويحقق الاهداف المرجوة. فهذه المسألة تؤثر على المعالجات والمقاربات المطروحة في الخطة، ومن المهم جدا النظر الى حجم الدين العام والناتج المحلي". أما بالنسبة لكل ما يحكى عن الهيركات، فيؤكد نحاس "إستحالة إجراء أي إقتطاع على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية بعد التراجعات الكبيرة لسعر صرف الليرة وما ترافق معه من تراجع كبير في قيمة هذه السندات، فمن غير المنطقي ولا العلمي إجراء اي إقتطاع على هذه السندات في هذه الظروف، وهذا لم يحصل في اي مكان في العالم."

"المرحلة الاولى تكللت بالنجاح" بالنسبة لنحاس، "حيث أعيد تقريب وجهات النظر وتتجه الامور نحو مقاربات تؤمن أرضية صلبة للمفاوضات مع صندوق النقد الدولي، على ان يتم العمل بالتوازي على إعادة هيكلة القطاع المصرفي وكل الاقتصاد. أما المرحلة الثانية فهي الاصعب وتتمثل بالشروع فورا بالاصلاحات، وهنا الصعوبة حيث تدخل السياسة وتصفية الحسابات وهي مرحلة مصيرية لإعادة الانطلاق، ليؤكد في النهاية مرة جديدة ان لبنان ليس مفلسا بل متعثر، ولم يتم حتى اليوم تقييم واحتساب موجوداته وأصوله وعملية التصفية الكاملة كما هو وارد في الخطة، ولبنان يمتلك كل المقومات للنهوض من جديد رغم كل التحديات شرط الالتزام بالاصلاحات."